

Distr.: General
22 May 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

المناقشات بشأن موضوع الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهو "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار"

مذكرة من الأمين العام

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وجّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي رسائل إلى رؤساء اللجان الفنية للمجلس طلب إليهم فيها تقديم مساهمة إلى المجلس، لينظر فيها المجلس أثناء الجزء الرفيع المستوى، بشأن موضوع دورة عام ٢٠١٥، وهو "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه الأمر؟".

وتقدم هذه المذكرة، التي أعدت استجابة لذلك الطلب، موجزا أعده الرئيس عن المناقشات التي جرت في اجتماعين نُظّما خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٥، وهما:

(أ) اجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعنون "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار"؛

(ب) حلقة النقاش بشأن الموضوعين ذوي الأولوية للدورة الثامنة عشرة، وهما:

"الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" و "التنمية الرقمية".



الرجاء إعادة استعمال الورق

110615 090615 15-08142 (A)



موجز أعده الرئيس عن المناقشات بشأن موضوع الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهو "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار"

١ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الثامنة عشرة في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وفي ٤ أيار/مايو، عُقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن موضوع "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار" كمساهمة موضوعية مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيها أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورته، بشأن موضوع دورة عام ٢٠١٥، وهو "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه الأمر؟".

٢ - وألقى يواكيم ريتير نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كلمة استهلاكية في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي تولى إدارته أوموبولا جونسون (نيجيريا) رئيس الدورة الثامنة عشرة للجنة. وأدلى ببيانات مشاركون من أنغولا وباكستان وتايلند والجمهورية الدومينيكية والسودان وشيلي وعمان والكاميرون والكونغو ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو أوغندا والصين والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي.

٣ - وفي ٦ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقة لمناقشة الموضوعين ذوي الأولوية للدورة الثامنة عشرة، وهما: "الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" و "التنمية الرقمية". وحفزت حلقة النقاش التفكير في الطرق التي يمكن أن يسهم بها الاستشراف الاستراتيجي والتنمية الرقمية في عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

٤ - وضمت الحلقة، تحت إدارة الرئيس، الخبراء التالية أسماؤهم: سيرجيو بيتار، زميل أقدم بمركز الحوار بين البلدان الأمريكية ووزير سابق للأشغال العامة والتعليم والتعدين في شيلي؛ وشيرلي مالكونم، رئيسة مديريةية التعليم والموارد البشرية في الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم وعضو في المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية. وجيسي كاروري - سيبينا، رئيسة وحدة جنوب أفريقيا في مشروع الألفية؛ ومايكل هيوستن، رئيس قسم التعليم المهني والتعلم في البرامج الوطنية وبرامج التنمية في المعهد الاتحادي للتعليم المهني والتدريب بألمانيا؛ وراؤول

كانز، مدير أبحاث استراتيجيات الأعمال في معهد المعلومات المتداولة من بعد بجامعة كولومبيا؛ ومارك غراهام، زميل أبحاث أقدم وأستاذ مساعد في معهد أكسفورد للإنترنت؛ وموريسيو بونا، مستشار المدير العام للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية.

٥ - واستمع المشاركون في الحلقة إلى بيانات أدلى بها ممثلو تايلند وتشاد وكندا وكينيا والمكسيك والنمسا والهند وبنغلاديش والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو منظمات من المجتمع المدني وممثلون للقطاع الخاص.

٦ - وأتاح اجتماع المائدة المستديرة الفرصة للمشاركين لينظروا في الدور الذي سيتعين على العلم والتكنولوجيا والابتكار تأديته في تعزيز التنمية المستدامة، وليناقشوا ما يرتبط بذلك من تحديات وفرص. وسلّم المشاركون بوجه عام بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار أمور هامة بالنسبة لركائز التنمية المستدامة الثلاث بأجمعها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واتفقوا على أنه ينبغي اعتبار العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عناصر مُساعدة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وأنها تشكل جزءا هاما من "وسائل التنفيذ" المدرجة في إطار الهدف ١٧.

٧ - وسلط المشاركون الضوء على المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي من شأن العلم والتكنولوجيا والابتكار أداء دور رئيسي فيها. ومن هذه المسائل زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات وإضافة القيمة؛ وتنويع الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى القدرة التنافسية الدولية؛ وإيجاد فرص عمل جديدة والحد من الفقر؛ وتحسين الإنتاج الزراعي وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة والقضاء على الجوع؛ والشفاء من الأمراض؛ وإدارة الموارد الطبيعية بفعالية، وإيجاد مصادر جديدة للطاقة ومكافحة آثار تغير المناخ، كالتصحر والفيضانات وتقلّب الأحوال الجوية؛ والتمكين من التخطيط للكوارث والتعافي منها بعد التعرض لها.

٨ - وفي معرض نظر المشاركون في دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملية الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة، أفادوا بأن معدلات نجاح التجارب الوطنية في تسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كانت متفاوتة. كما أظهرت التجارب الوطنية مستويات مختلفة في القدرات الوطنية في مجال السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وفي توافر الموارد البشرية اللازمة، والقدرة على تمويل الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير، ومدى دعم السياسات العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٩ - واتفق المشاركون على أنه يلزم بذل المزيد من الجهود للاستفادة بشكل كامل من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأبرزوا من ضمن الأولويات تعزيز القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتشجيع استثمار القطاع الخاص في العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعزيز التعاون الدولي؛ وإيجاد فرص العمل وتنمية رأس المال البشري؛ واستخدام الاستشراف الاستراتيجي لخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ومراعاة البعد الجنساني؛ وتيسير فعالية التنمية الرقمية؛ وتسخير ثورة البيانات الضخمة؛ وتعزيز اتساق السياسات وفعاليتها. وستتطلب تلك الأولويات إرادة سياسية واتخاذ تدابير ملائمة في مجال السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وتتناول الفقرات التالية تفاصيل تلك المواضيع.

تعزيز القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٠ - توافقت الآراء على ضرورة سدّ الفجوات في قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي قد تتراوح بين عدم كفاية الموارد البشرية وعدم وجود بنى تحتية للأبحاث ومرافق تدريبية، وضعف نظم الابتكار الوطنية. ومن الضرورات الحاسمة توافر ما يكفي من رأس المال البشري للتحديث والابتكار التكنولوجيين. وأبرز المتكلمون الحاجة إلى زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب، وبالأخص على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأشار أحد الممثلين إلى أن السبيل لزيادة احتمالات حدوث الابتكار الانقلابي في المستقبل هو تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والبحث العلمي الأساسي. وفي هذا الصدد، أفاد عدة مشاركين بأنهم نقحو المناهج الدراسية في الآونة الأخيرة لتلبية الاحتياجات التي يطرحها العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنمية المهارات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وجعل التعليم ذا طابع عملي أكبر وأنسب لتلبية احتياجات الصناعة.

١١ - وأشار المتكلمون إلى أهمية الاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين خدمات التعليم، ولا سيما في المناطق الريفية أو المناطق المحرومة. وشدد المشاركون على ضرورة اعتماد نهج تعليمية مبتكرة لتقريب الطلاب من معالجة مشاكل العالم الحقيقية. وأوصى بعض المشاركون باستخدام المنح الدراسية لتوجيه الطلاب إلى دراسات أكثر تخصصاً في المواضيع التقنية، أو لتعزيز قدرتهم على التنقل، وتشجيع الباحثين على المناوبة بين الأبحاث والصناعة. واقترح أحد المتكلمين إنشاء أفرقة متعددة التخصصات من الطلاب لحل المشاكل واستحداث سلع وخدمات جديدة.

١٢ - وأوضح المشاركون أن تعبئة الموارد للاستثمار في البنى التحتية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تشكل تحديا هاما يواجه العديد من البلدان، وتكون في كثير من الأحيان عقبة أمام إرساء نظم ابتكار فعالة في البلدان النامية. وأوصي بأن تصبح البنى التحتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار جزءا رئيسيا من البنى التحتية الأساسية في البلدان، إلى جانب البنى التحتية للنقل والطاقة.

١٣ - وسلط المشاركون الضوء أيضا على مسألة زيادة الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا. وأولي اهتمام خاص لتعزيز دور القطاع الخاص، نظرا لأن الاستثمار الخاص في مجالي البحث والتطوير في البلدان النامية غالبا ما يكون منخفضا جدا. ونظر المشاركون في ضرورة وضع أهداف وطنية للإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويستند الهدف في بعض البلدان الأفريقية إلى اتفاقات إقليمية، مثل خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (١٩٨٠-٢٠٠٠) التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية، وخطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا التي اعتمدها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٥، وتحدد كلتا الخطتين نسبة أدنى للإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير قدرها ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٤ - وأشار المتكلمون إلى ضرورة تشجيع تطوير التكنولوجيا وطنيا ونقل التكنولوجيا دوليا، مما قد يساعد على سد الفجوات بين البلدان في مجال التكنولوجيا.

١٥ - وأشار عدة مشاركين إلى أن اللجنة ساعدت على إبراز أهمية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة، وطلبوا إلى اللجنة مواصلة جهودها في هذا الشأن. وأقرّ آخرون بدور الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على وجه التحديد، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، في دعم تنمية القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية.

تشجيع استثمار القطاع الخاص في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٦ - ذكر المشاركون في الحلقة أن العديد من البلدان تواجه تحديا يتمثل في كيفية تعزيز تنمية القطاع الخاص أو المشاريع الخاصة، وتشجيع استثمار القطاع الخاص في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. واتفق معظم المتكلمين على أن وجود قطاع خاص دينامي أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة. وحددوا العديد من الأدوات السياسية التي يمكن استخدامها لإنشاء مشاريع دينامية وتشجيعها على الاستثمار في اعتماد تكنولوجيا محسنة

وفي تطوير المهارات والابتكار. وتشمل هذه الأدوات تشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومباشرة الأعمال الحرة؛ ووضع مخططات تمويلية لأغراض الابتكار أو البحث والتطوير؛ وتقديم إعفاءات ضريبية لأنشطة البحث والتطوير؛ وإنشاء حاضنات أو مجمعات للعلوم والتكنولوجيا؛ وإنشاء تكتلات؛ واستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتخصيص أيام وطنية للابتكار أو منح جوائز ومكافآت عن الابتكار؛ وتعزيز التعاون بين الصناعة ومعاهد الأبحاث أو إقامة روابط أوسع نطاقاً بين الصناعة ومعاهد الأبحاث والحكومة؛ وتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها على الصعيدين الوطني والدولي؛ ووضع نظم لحقوق الملكية الفكرية تكون ملائمة وجيدة الأداء؛ وإنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا في الجامعات؛ وإقامة روابط مع الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الأجنبية؛ وتوفير بنى تحتية أساسية جيدة.

تعزيز التعاون الدولي

١٧ - أشار المتكلمون إلى أن تقديم الدعم والتعاون وإقامة الشراكات على الصعيد الدولي في مجالي العلم والتكنولوجيا أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أن تدار الأبحاث بشكل جيد على الصعيد العالمي ليتسنى التغلب على ما يُسمى بالفجوة بين الشمال والجنوب في مجالي البحث والعلوم. وقدم المشاركون أمثلة محددة عن أشكال التعاون الدولي الثنائي أو المتعدد الشركاء، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لمقترح الأمين العام بإقامة شراكة جديدة للأمم المتحدة لتيسير تطور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتباره وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد المتكلمين إلى أهمية مشاركة المشاريع في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

إيجاد فرص العمل وتنمية رأس المال البشري

١٨ - ساد توافق عام في الآراء بأن إيجاد المزيد من فرص العمل، ولا سيما للشباب، هو شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلط المشاركون الضوء على مسألة بطالة الشباب وضرورة أن يكتسب الجيل الصاعد المهارات الملائمة عن طريق تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وخلال حلقة النقاش بشأن الموضوعين ذوي الأولوية، أبرز أحد المشاركين دور مؤسسات التدريب المهني في إعداد القوى العاملة للمستقبل، وضرب مثلاً بنظام التدريب المهني في ألمانيا حيث ينمي الطلاب معارفهم ومهاراتهم في الوقت نفسه في

مراكز التدريب المهني وفي أماكن العمل ومراكز التدريب المشتركة بين الشركات. وأكد أن هذا النظام يلبي احتياجات السوق بإكساب المهارات التي يطلبها أرباب العمل.

١٩ - وأشار المشاركون إلى إمكانية أن تُسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة مشكلة البطالة. وأشار أحد المشاركين في الحلقة إلى تشكيلة الأعمال التجارية الجديدة القائمة على الربط الإلكتروني والآخذة في الظهور في البلدان النامية، وإلى ما تنطوي عليه من إمكانات إيجاد فرص العمل. وأضاف أن تحقيق إمكانات تلك الأعمال التجارية سيتطلب توفير مصادر طاقة ميسورة الكلفة يمكن الاعتماد عليها، وإتاحة إمكانية الحصول بسهولة وبتكلفة معقولة على التكنولوجيا والسلع الإنتاجية اللازمة، وتهيئة بيئة تنظيمية داعمة، ووضع برامج لتنمية المهارات، وكفالة إمكانية دفع الأموال بوسائل يمكن الوثوق بها والتحقق منها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومات أن تكفل إنجاز العمل الرقمي وفقا لقوانين العمل والنظم الضريبية الوطنية. وأكد متكلم آخر أنه ستكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات آثار مضاعفة أكبر في الاقتصاد، ولا سيما على صعيد إيجاد فرص العمل في المجالات التي شهدت رقمنة أكبر، كتلك التي تتاح فيها فرص أكثر للاستفادة من تلك التكنولوجيا وتتسم القوى العاملة فيها بمزيد من المهارة، وحيث توجد بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر موثوقية.

استخدام الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٠ - أشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن الاستشراف الاستراتيجي بإمكانه أن يشكل أداة مفيدة في عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وعُرف الاستشراف الاستراتيجي بأنه دراسة وتقييم الاتجاهات و”الاتجاهات الكبرى” التي ستشهدتها التنمية العالمية في المستقبل، إلى جانب ما تنطوي عليه هذه الاتجاهات من إمكانات التأثير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. ومن الممكن أن يشكل الاستشراف أداة فعالة تُساعد واضعي السياسات والأطراف المعنية على اتخاذ قرارات أفضل. وأشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن قيمة الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتوقف على طريقة الاضطلاع به. وبلاستناد إلى تجارب الاستشراف الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أشار المشاركون في الحلقة إلى ممارسات جيدة في الاضطلاع بالاستشراف الاستراتيجي ودروس مستفادة منه.

٢١ - وذكر أحد أعضاء الحلقة أمثلة من العمل المضطلع به في إطار الحوار بين البلدان الأمريكية، الذي سجل إنجاز أكثر من ٨٠٠ دراسة استشرافية طويلة الأجل عالمية وخاصة بقطاعات بعينها مع التركيز على أمريكا اللاتينية. وأوضح أن تلك الدراسات ساعدت

البلدان على تحديد انعكاسات الاتجاهات العالمية على الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. ففي أمريكا اللاتينية، طرحت عمليات الاستشراف أفكارا هامة بشأن الأدوات الممكنة لتحقيق الأهداف الوطنية. وأضاف أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في تعزيز الصلة بين النتائج التي يخلص إليها الاستشراف وبين عملية اتخاذ القرارات. وأكد العضو في حلقة النقاش في هذا السياق أهمية تكريس مؤسسات جديدة للاستشراف ضمن الهيئات الحكومية وغير الحكومية من أجل إدماج القدرات الاستشرافية والاستراتيجية في وضع السياسات، وهو ما يقتضي مستوى عاليا من الالتزام السياسي.

٢٢ - وركز عضو آخر في الحلقة على الدروس المستفادة من وحدة جنوب أفريقيا في مشروع الألفية، وهو مجمع فكر عالمي لأبحاث المستقبلات التشاركية، فقال إن أفريقيا تمتلك إرثا غنيا من عمليات الاستشراف التي ساعدت واضعي السياسات على تحديد التحديات والفرص الإنمائية التي تُهمّ القارة بالتحديد. ومن ناحية أخرى أشار إلى أن كثيرا من عمليات الاستشراف لم يرافقه اتخاذ تدابير محددة في مجال السياسات، الأمر الذي قد يحد من أثرها ومشروعيتها. وقال إن عدم اتخاذ تدابير محددة في مجال السياسات جعل من الصعب رصد الاستشراف وتقييمه لتحديد قيمته أو مدى إسهامه الفعلي في التنمية. وأبرز العضو في الحلقة ضرورة مواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي والمنهجي والمؤسسي على عمليات الاستشراف وتفعيلها من أجل تعزيز تأثيرها في خطة التنمية. ولفت الانتباه أيضا إلى المنبر الرقمي لأغراض الاستشراف من أجل التنمية (www.foresightfordevelopment.org) الذي يشكل سجلا للمحتوى الأكثر أهمية وتأثيرا من العمل الاستشرافي الإقليمي المستقى من ممارسات وأنشطة ومصادر دراسة المستقبلات.

٢٣ - وسلط عضو آخر الضوء على أربعة اتجاهات رئيسية أظهرتها عمليات الاستشراف الجارية على الصعيد العالمي، وقد تكون ذات صلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي: استخدام تكنولوجيات مبتكرة في التعليم؛ والنقص في الموارد الطبيعية المتوفرة وبروز مسارات جديدة في مجال التصنيع؛ وبروز الاقتصادات الناشئة؛ والمطالبة بتحسين الحوكمة. وساد توافق عام في الآراء بأن من شأن عمليات الاستشراف الشاملة والشفافة أن تفضي إلى بدء مناقشات وطنية تُنير الرأي العام وتثقفه، وتساعد على وضع استراتيجيات متسقة مع الواقع الوطني.

مراعاة البعد الجنساني

٢٤ - أبرز عضو في الحلقة ضرورة العمل بمنظور جنساني عند إنجاز عمليات الاستشراف الاستراتيجي. وبالنظر إلى أن المرأة والرجل يؤديان دورين مختلفين في الأسرة والمجتمع المحلي،

فإن البعد الجنساني يشكل جانباً رئيسياً من جوانب مواءمة الاستراتيجيات الإنمائية مع السياق. وتدعو الحاجة إلى النظر في الاتجاهات الآخذة في البروز في مجال التكنولوجيا والتي يمكن أن تؤثر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث يتميّز النساء والرجال في كيفية إحساسهم بالقضايا. ولذلك ينبغي اعتماد التصنيف الجنساني في الاضطلاع بالاستشراف الاستراتيجي.

تيسير فعالية التنمية الرقمية

٢٥ - اتفق أعضاء حلقة النقاش على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متصلة اتصالاً وثيقاً بالمواضيع الأساسية لأهداف التنمية المستدامة الجاري صياغتها، وهي: التحول والاستدامة والشمول. وأكدوا أن للتكنولوجيا الرقمية المتغيرة آثاراً تُفضي إلى التغيير في العديد من جوانب المجتمع. وناقشت الحلقة التحول في الاقتصاد (من حيث إيجاد فرص العمل واستحداث نماذج جديدة للأعمال التجارية) وفي السياسة (من حيث تعزيز المساءلة والحوكمة التشاركية). وفيما يتعلق بالشمول، مضوا قائلين إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تُسهم في سدّهوة التفاوت؛ وقد تفضي على عكس ذلك إلى خلق أوجه تفاوت جديدة بسبب انعدام فرص الاستفادة من الوسائل الرقمية والافتقار إلى القدرات الرقمية. ولذلك يلزم بذل جهود لتحسين قدرات الفئات السكانية وكفاءتها ومهاراتها التكميلية في المجال الرقمي. وبإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تعزز الاستدامة في قطاعات أخرى (عن طريق التطبيقات الذكية) وأن تُنمّي القدرة على التكيف إجمالاً. وأشار المشاركون في الحلقة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تشكل الأساس الغالب لجميع جوانب السياسة الإنمائية. وفي هذا السياق، سلط المشاركون الضوء على أهمية تعزيز جميع عناصر المنظومة الرقمية، أي البنى التحتية التكنولوجية، والبنى التحتية للبيانات، والبنى التحتية المالية والمؤسسية والبشرية، لكفالة أن ينجم عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر قدر من الآثار المضاعفة.

تسخير ثورة البيانات الضخمة

٢٦ - ناقش المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة دور المجتمع العالمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في استغلال كامل الإمكانيات التي تتيحها "ثورة البيانات الضخمة" لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فبوسع مجتمع العلوم والتكنولوجيا والابتكار أن يضع المزيد من الأدوات لتحويل البيانات إلى معلومات ذات أهمية بالنسبة للسياسات، وهو ما سيُسهم في زيادة الدقة في تحليل المشاكل الإنمائية. وأشاروا إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار

بإمكانها أيضا تيسير نقل البيانات المصنّفة عبر الحدود. وأشار ممثل المنظمة الأوروبية للبحوث النووية إلى أن المنظمة بإمكانها مساندة مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بثورة البيانات، فيما يتعلق بالمعارف والتكنولوجيا.

تعزيز اتساق السياسات وفعاليتها

٢٧ - تمثل مجال اهتمام رئيسي آخر في إنشاء أطر مؤسسية وطنية فعالة لتنظيم أو "إدارة" السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأفاد المتكلمون بوجود تنوع كبير في الترتيبات الوطنية. غير أن الكثير من المشاركين اتفقوا على أن السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تشمل مختلف الوزارات والإدارات والوكالات، مما يعني أن اتباع "نهج شامل للحكومة" أو استخدام وسائل فعالة للتنسيق فيما بين تلك الهيئات، يشكل عاملا بالغ الأهمية في كفالة تعظيم أثر الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٨ - وأشار عدد من المتكلمين إلى أن الخطط والاستراتيجيات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تشكل أداة مفيدة لتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر إلى أنها تساعد البلدان على تحديد المجالات ذات الأولوية القصوى والوسائل اللازمة لإحراز التقدم. وأضافوا أن تحديد تلك الأولويات يتيح بالمقابل وسيلة للبلدان لصبّ مواردها المحدودة في خطة سياساتية طيّعة. وأشار متكلمون من أفريقيا إلى الجهود المبذولة إقليميا لتعزيز التنمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا عام ٢٠٢٤، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤. وأشار أحد المشاركين إلى الحاجة إلى الاتساق بين السياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات الوطنية الرئيسية الأخرى حتى يتسنى تحقيق أقصى أثر إثمائي ممكن من تدابير السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وشدد عدة متكلمين على أن بوسع القيادة في مجال السياسات واستمرارية السياسات الملائمة أن تُيسر زيادة فعالية التخطيط في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتمكّن من إرساء أنماط استثمارية أكثر استقرارا في هذه المجالات، وذلك في مؤسسات القطاع الخاص وفي القطاع العام على السواء. وكذلك فإن كفالة المستوى الكافي من الاستثمارية في توجّه السياسات وفي أنماط التمويل تنطوي على الأهمية نفسها لإحراز التقدم في البحث العلمي ولأداء معاهد البحوث، بما فيها الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، لعملها بشكل فعال.

٢٩ - وبشكل أعم، يقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعزيز فعالية السياسات في جميع القطاعات. وأشار المشاركون إلى كون أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحا بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية؛ وسيطلب تحقيقها موارد ضخمة. وأكدوا أن من شأن تعزيز فعالية

السياسات واتساقها أن يحسّن من استخدام الموارد المتاحة. واختتموا قائلين إن بوسع العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تبسر تحقيق هذا الهدف عن طريق المساعدة على تحديد السياسات المستندة إلى الأدلة في جميع القطاعات وتشجيع العمل بها.
